البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر

0. a. الهدف

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

0.b. الغاية

الغاية ١٠-٤: اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً

0.c. المؤشر

المؤشر ١٠-٤-٢: أثر إعادة التوزيع في السياسات المالية على مؤشر جيني.

0.d. السلسلة

SI_DST_FISP - أثر إعادة التوزيع في السياسات المالية، مؤشر جيني (%) [١٠-٤-٢]

0.e. تحديث البيانات الوصفية

28 اذار/مارس 2025

0.f. المؤشرات ذات الصلة

تأثير السياسة المالية على الفقر (انظر Lustig، 2022، الفصل 6).

0. g . المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

المعلومات المؤسسية: البنك الدولي هو الجهة الرسمية الراعية لهذا المؤشر. تم تطوير وثائق البيانات الوصفية هذه واعتمادها من قبل مزودي البيانات المؤسسيين الثلاثة، معهد CEQ ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي.

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

البنك الدولي

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يُعرَّف مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية على أنّه معامل جيني لنصيب الفرد من الدخل قبل الضرائب (أو الدخل المعادَل) مطروحًا منه معامل جيني لنصيب الفرد من الدخل بعد الضرائب (أو الدخل المعادل). يتم تفصيل هذه المصطلحات أدناه ويمكن حسابها ببعض الاختلافات المختلفة. وتعني العلامة الإيجابية أن التفاوت بعد الضرائب والتحويلات أقل من التفاوت في الدخل في السوق؛ وكلما كان الرقم أكبر، كلما كان التأثير التوزيعي أكبر.

المفاهيم:

- مؤشر جيني: هو مقياس شائع الاستخدام لقياس عدم المساواة، يرصد التشتت الإحصائي في توزيع الدخل أو الثروة على السكان (Gini, 1936). ويدلّ مؤشر جيني حين يبلغ الصفر عن وجود مساواة بشكل كامل: أي أنّ كل فرد من السكان يتمتّع بقيمة الدخل نفسها، في حين يشير إلى وجود أقصى حد من عدم المساواة حين يبلغ الرقم 100، أي أنّ كل الدخل يذهب لصالح فرد واحد، فيُترك جميع الأفراد الآخرين من دون دخل.[1]

[1] معامل جيني هو نفس المؤشر ولكنه يقاس بين 0 و 1 كنسبة وليس كنسبة مئوية.

دخل الأسر المعيشية: يمكن احتسابها من خلال: (i) نصيب الفرد من الدخل (هو دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على عدد أفراد الأسرة المعيشية)؛ أو (ii) الدخل المعادَل (هو دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد أفراد الأسرة المعيشية)[2]. في حال تم استخدام تعريف مختلف، فينبغي الإشارة إليه في التقرير. ويجب تحديد، على وجه الخصوص، ما إذا كان المؤشر هو الاستهلاك وليس الدخل.

- الدخل قبل الضرائب: الدخل التراكمي للفرد (أو الأسرة المعيشية) من مصادر السوق والمصادر الخاصة فقط. يمكن تقدير مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية بالرجوع إلى مفهومين مختلفين للدخل قبل الضرائب اعتمادًا على الفرضيات المتعلقة بمعالجة معاش التقاعد العام القائم على الاشتراكات (يرجى أيضاً الاطلاع على الشكل أدناه، وفي Lustig (2022) الفصل 1، القسم 2.2، الصفحات 23-33):

I. الدخل قبل الضرائب 1- في إطار سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل": حين يتم احتساب الدخل من نظام معاش التقاعد القائم على الاشتراكات العامّة على أنّه دخل مؤجل للسوق، وتُحتسب اشتراكات نظام معاش التقاعد على أنّها مدّخرات من الدخل الحالي (أي أنّ نظام معاشات التقاعد هو بمثابة برنامج إلزامي للادّخار)، يُعرَّف بالتالي الدخل قبل الضرائب على أنّه مداخيل الفرد المكتسبة وغير المكتسبة من السوق والمصادر الخاصة الأخرى: أي الأجور والفوائد ودخل الأرباح؛ والدخل التقديري من تملك المساكن ومن استهلاك الإنتاج الذاتي[3]؛ والتحويلات من المغتربين؛ والتحويلات الخاصة؛ ومعاش التقاعد من نظام التقاعد العام القائم على الاشتراكات؛ *مطروحاً منها* أي مساهمات في نظام معاشات التقاعد العام. باختصار، في هذه الحالة يتم تعريف الدخل قبل الميزانية على النحو التالي: دخل السوق **بالإضافة** إلى التحويلات الخاصة، ومعاشات الشيخوخة المساهمة، والإيجار المفترض للسكن الذي يشغله المالك واستهلاك الإنتاج الخاص، ومساهمات أصحاب العمل في جميع مزايا التأمين الاجتماعي، مطروحاً منه مساهمات الموظفين وأصحاب العمل في التأمين الاجتماعي لمعاشات الشيخوخة[4]. وفي هذه الحالة، يُطلق على مفهوم الدخل قبل الضرائب مسمّى *الدخل السوقي زائد المعاشات*.

II. الدخل قبل الضرائب 2 - في إطار سيناريو "المعاشات كتحويلات من الحكومة": حين يتم احتساب الدخل من نظام معاش التقاعد الحالي على أنّه تحويلات من الحكومة، وتُحتسب اشتراكات نظام معاش التقاعد على أنّها ضريبة مفروضة على الدخل الحالي، يُعرَّف بالتالي الدخل قبل الضرائب على أنّه الأجور والفوائد ودخل الأرباح؛ والدخل التقديري من تملك المساكن ومن استهلاك الإنتاج الذاتي؛ والتحويلات من المغتربين؛ والتحويلات الخاصة فقط. باختصار، في هذه الحالة يتم تعريف الدخل قبل الميزانية على النحو التالي: دخل السوق بالإضافة إلى التحويلات الخاصة، والإيجار المفترض للسكن الذي يشغله المالك، واستهلاك الإنتاج الخاص، ومساهمات أصحاب العمل في جميع مزايا التأمين الاجتماعي[5]. وفي هذه الحالة، يُطلَق على مفهوم الدخل قبل الضرائب مسمّى *الدخل السوقي*.

عندما يتم التعامل مع المعاشات التقاعدية على أنها تحويلات حكومية بحتة ، فإن تأثير إعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية قد يكون مبالغاً فيه لأن المتقاعدين الذين لديهم دخل ما قبل الضرائب صفر أو قريب من الصفر سيحصلون على دخل معاش تقاعدي - على الأقل جزئيًا - دخل مؤجل عندما كان الفرد يعمل. من المهم أن نلاحظ أن تأجيل الدخل الخاص من سنوات العمل للفرد إلى نفس الشخص المتقاعد أمر ممكن بغض النظر عما إذا كان نظام المعاشات التقاعدية عادلاً من الناحية الاكتوارية وفي كل من خطط المعاشات المحددة والمزايا المحددة. ومع ذلك، فإن معاملة دخل نظام معاشات التقاعد العام كمدخل مؤجل خالص لا يسمح لنا بالحصول على أي جزء من تأثير إعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية التي قد تكون موجودة بالفعل. لذلك ، فإننا ننظر إلى المعاشات على أنها تحويلات حكومية ومعاشات تقاعدية كسيناريوهات دخل مؤجل كتقديرات غير كاملة للحدود العليا والدنيا (على التوالي) للتأثير الحقيقي لإعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية. بدلاً من وضع تقديرات لأثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في ظل افتراضات محددة حول دخل نظام المعاشات التقاعدية العام، تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدلاً من ذلك تقديرات لأثر إعادة التوزيع للسكان الذين تقل أعمارهم عن 65 سنة (بينما تعامل المساهمات في نظام المعاشات التقاعدية العامة على أنها ضريبة). هذا هو الأكثر قابلية للمقارنة مع سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل"، على الرغم من أنه ليس هو نفسه بالضبط.

- الدخل بعد الضرائب: يمكن تقدير مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية بالرجوع إلى مفهومين مختلفين للدخل ما بعد الضرائب، هما الدخل المتاح والدخل الاستهلاكي هو الدخل قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى التحويلات الدعم الحكومي غير المباشر. المفهوم الأكثر شمولاً هو الدخل الاستهلاكي، الذي لا يقتصر على تأثير الضرائب المباشرة والتحويلات، بل يشمل أيضاً الضرائب غير المباشرة ودعم الأسعار.

---

[2] هناك مقاييس تكافؤ أخرى، ولكن هذا هو المقياس الذي تستخدمه بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في توليد مؤشر أهداف التنمية المستدامة هذا.

[3] وقد لا تكون بعض بنود الدخل المذكورة جزءاً من تعريف الدخل الذي تستخدمه مختلف مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية، حيث تشكل الإيجارات المفترضة أو استهلاك الإنتاج الخاص مثالاً واضحاً على ذلك.

[4] تُعتبر معاشات الشيخوخة المساهمة دخلاً مؤجلاً (أو استهلاكاً) يُحصل عليه من المساهمات خلال سنوات العمل، وهو شكل من أشكال الادخار القسري. تُعامل المزايا المساهمة الأخرى، مثل إعانات البطالة وإعانات العجز، وغيرها، كتحويلات حكومية بحتة. تُضاف مساهمات صاحب العمل في جميع برامج التأمين الاجتماعي لأن الافتراض الذي يقوم عليه تحليل الأثر المالي النموذجي هو أن العمال يتحملون عبء مساهمات صاحب العمل بالكامل على شكل أجور أقل (دخل سوقي أقل)، وبالتالي، يجب إضافتها للحصول على الدخل الصحيح قبل الموازنة، ثم طرحها للحصول على الدخل المتاح. لمزيد من التفاصيل، انظر لوستيج (2022)، الفصلين 1 و6.

[5] تُضاف مساهمات صاحب العمل في جميع برامج التأمين الاجتماعي لأن الافتراضات التي يقوم عليها تحليل الأثر المالي النموذجي هي أن العمال يتحملون عبء مساهمات صاحب العمل بالكامل في صورة أجور أقل (دخل سوقي أقل)، وبالتالي، يجب إضافتها للحصول على الدخل الصحيح قبل الإقرار الضريبي، ثم طرحها للحصول على الدخل المتاح. لمزيد من التفاصيل، انظر لوستيج (2022)، الفصلين 1 و6.

يساوي الدخل المتاح والدخل الاستهلاكي في ظل "المعاشات التقاعدية كدخل مؤجل" في القيمة الدخل المتاح والدخل الاستهلاكي في ظل سيناريوهات "المعاشات التقاعدية كتحويل حكومي". ومع ذلك، يُشتقّ من الدخل قبل الضرائب 1 والدخل قبل الضرائب 2 بشكل مختلف؛ يُرجى الاطلاع على الشكل أدناه، من Lustig (2022):

1) الدخل بعد الضرائب في إطار سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل":
الدخل بعد الضرائب A - الدخل المتاح: هو الدخل قبل الضرائب كما هو محدد في البند I أعلاه **مطروحاً** منه الضرائب المباشرة المدفوعة واشتراكات التأمين الاجتماعي المسدّدة إلى السلطة المالية العامة لجميع المزايا المساهمة باستثناء معاشات الشيخوخة، **وتُضاف** إليها التحويلات النقدية المباشرة والمزايا من الأنظمة المساهمة باستثناء معاشات الشيخوخة والقيمة النقدية للمزايا (مقاسة بما تنفقه الحكومات) التي تتلقاها الأسر في شكل تحويلات شبه نقدية (على سبيل المثال، كوبونات الطعام، ووجبات الإفطار المدرسية، والزي المدرسي).

الدخل بعد الضرائب B - الدخل الاستهلاكي: الدخل المتاح كما هو محدد أعلاه مباشرة بعد خصم الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى إعانات الأسعار غير المباشرة.

2) الدخل بعد الضرائب في إطار سيناريو "المعاشات كتحويلات من الحكومة":
الدخل بعد الضرائب A - الدخل المتاح: هو الدخل ما قبل الضرائب كما هو محدد في البند II أعلاه، **مطروحاً** منه الضرائب المدفوعة واشتراكات الضمان المسدّدة إلى السلطة المالية العامة، **تُضاف** إليه جميع المزايا من الأنظمة المساهمة (على سبيل المثال، معاشات الشيخوخة، وإعانات البطالة، وما إلى ذلك)، والتحويلات النقدية المباشرة والقيمة النقدية للفوائد (مقاسة بما تنفقه الحكومات) التي تتلقاها الأسر في شكل تحويلات شبه نقدية (على سبيل المثال، كوبونات الطعام، ووجبات الإفطار المدرسية، والمدرسة.

الدخل بعد الضرائب B - الدخل الاستهلاكي: هو الدخل المتاح كما هو محدد أعلاه مباشرة مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى إعانات الأسعار غير المباشرة.

CEQ Income Concepts

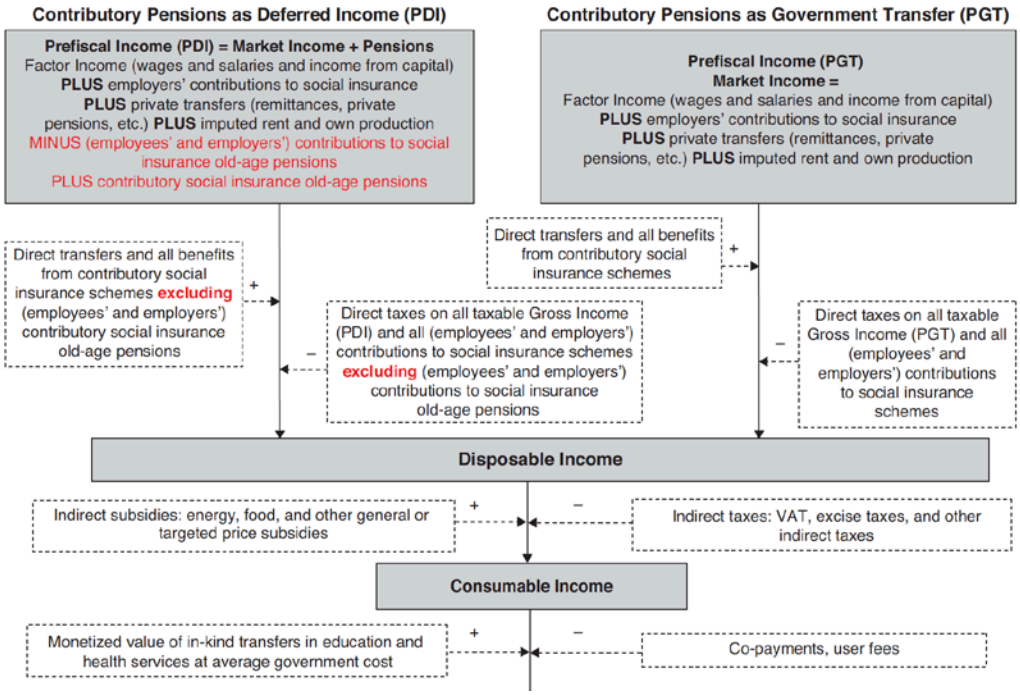

المصدر: Lustig (2022)، الشكل 6-1، ص. 242

ملاحظة: حُذف مفهوم "الدخل النهائي" من النسخة الأصلية للرسم البياني لعدم ذكره في هذه الوثيقة. يوضح الجدول 6-5 كيفية حساب الدخل قبل الميزانية في كلا السيناريوهين بالتفصيل (Lustig ، 2022، ص 45-46).

B.2. وحدة القياس

نقاط مؤشر جيني: إن مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية هو الفرق بين مؤشر جيني لما قبل الضرائب ومؤشر جيني لما بعد الضرائب العامة. وبالتالي، إذا تم تطبيق فرق بسيط، فإن المقياس هو التغيير في نقاط مؤشر جيني. وقد تم الإبلاغ عن مؤشرين: (أ) التغير في مؤشر جيني، والذي يقاس على أنه الفرق بين معامل جيني للدخل المتاح بعد السنة المالية وجيني للدخل قبل السنة المالية؛ و(ب) التغير في مؤشر جيني، والذي يقاس على أنه الفرق بين معامل جيني للاستهلاك بعد السنة المالية وجيني للدخل قبل السنة المالية.

C.2. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

تم إنشاء تأثير إعادة التوزيع لمؤشر السياسة المالية من مجموعة من مصادر البيانات باستخدام منهجية موحدة على النحو المبين في Lustig، 2022. يتطلب إنشاء هذا المؤشر وجود مجموعة بيانات جزئية تمثّل الصعيد الوطني (أي مسح ميزانية الأسرة المعيشية على سبيل المثال، أو مسح الدخل والإنفاق) وبيانات مالية أو ميزانية أو إدارية حول تحصيل الإيرادات والنفقات الاجتماعية ونفقات الدعم الحكومي. ترد مصادر البيانات الخاصة بكل بلد في الحواشي المقابلة. بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تتبع المؤشرات منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2013) الواردة في إطار إحصاءات توزيع دخل الأسر واستهلاكها وثروتها.

B.3. طريقة جمع البيانات

غالباً ما تتولّى وكالة الإحصاء الوطنية جمع وتخزين مجموعات البيانات الدقيقة التي تمثّل المستوى الوطني، في حين يسمح قسم آخر من الإدارة في كثير من الأحيان بإمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات هذه (مثل وزارة المالية أو وزارة التنمية والتخطيط). وتتوفر البيانات المالية أو المتعلقة بالميزانية أو البيانات الإدارية أحيانًا في ملخصات غير مختصرة تتضمن تفاصيل كافية على صعيد البرنامج أو السياسة تسمح بتقدير المؤشّر. وفي كثير من الأحيان، تحتفظ الوكالة المنفذة للبرنامج ببيانات الميزانية والبيانات الإدارية (لذا، على سبيل المثال، تحتفظ وزارة التعليم ببياناتها الخاصة حول نفقات السنة المالية). ثم تُستخدم مجموعات البيانات هذه لإنشاء مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

تتّبع عملية جمع البيانات الأساسية دورة التحديث لمجموعات البيانات الدقيقة الخاصة بكل بلد، بالإضافة إلى دورة التدقيق في إيرادات ونفقات السنة المالية. يعتمد مؤشر أهداف التنمية المستدامة النهائي الذي تم إنشاؤه على الجدول الزمني بجمع بيانات المصدر بالإضافة إلى توفر القدرة التحليلية من قبل جامعي البيانات (انظر أدناه).

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

سيتم إجراء تحديث نصف سنوي لقاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة من قبل الوكالات الراعية، ولكن من المتوقع أن يكون لدى معظم البلدان مؤشرات محدثة فقط كل خمس سنوات أو نحو ذلك، بالنظر إلى الجدول الزمني جمع بيانات المصدر الأساسية. وتُعدّ مجموعة البنك الدولي الجهة الراعية لأي اتفاقية دولية قد تلزم الدول باعتماد جدول زمني معيّن للتحديث. تقييمات CEQ الحالية المدرجة هنا:

commitmentoequity.org/publications-ceqworkingpapers/

E.3. الجهات المزودة للبيانات

تتألف الجهات المزوّدة للبيانات من وكالات إحصائية على المستوى الوطني بالنسبة إلى مجموعات البيانات الدقيقة، ووكالات وهيئات مالية على المستوى الوطني بالنسبة إلى بيانات الموازنة والبيانات الإدارية. بالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُنتج مجموعة البنك الدولي و/أو معهد الالتزام بالإنصاف مُعاملات جيني قبل وبعد الضريبة. في حال أصدرت دولة ما مؤشرها الخاص ١٠-

٤-٢، تُعطى الأولوية له، رهناً باستيفاء متطلبات الإبلاغ أدناه. كما تحسب معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات جيني الخاصة بها قبل وبعد الضريبة، أي أنها تحسب المؤشر ١٠-٤-٢ مباشرةً. وتُجمع هذه المؤشرات من قِبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتُرسلها إلى البنك الدولي بصفته وكالة راعية. أما بيانات مالطا، فتُنتجها EUROMOD بناءً على حسابات أجراها مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية.

3.F. الجهات المجّمعة للبيانات

من المقرّر وجود ثلاثة جهات محتملة مجمعة للبيانات وهي: البنك الدولي، ومعهد *الالتزام* بالإنصاف- CEQ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وستتولّى هذه الجهات مسؤولية تجميع المعلومات والوثائق الضرورية، بما يتوافق مع متطلبات الإبلاغ الموضحة أعلاه على النحو التالي:

- تقوم مجموعة البنك الدولي بتجميع معلومات حول جميع تقييمات *الالتزام* بالإنصاف التي تعدّها فرق مجموعة البنك الدولي والمشاركين الوطنيين (غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) العاملين بشكل مستقل. وتركّز هذه العملية على التقييمات التي أجريت في العام 2015 أو بعده.
- يقوم معهد CEQ بتجميع المعلومات حول جميع التقييماتالتي يجريها المعهد، وتشمل المعلومات التي يقدّمها المعهد إلى البنك الدولي معلومات حول معامل جيني ما قبل الضرائب وما بعدها، والمعلومات اللازمة لإكمال البيانات الوصفية الضرورية (عندما تتوفر)، وملفات التنفيذ المطلوبة لتكرار العملية (عندما تتوفر).
- تجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معلومات حول جميع التقييمات المالية التي يجريها المشاركون الوطنيون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ستشمل تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مجموعة البنك الدولي معلومات عن مؤشرات جيني قبل الضرائب وما بعد الضرائب.

يجتمع الجهات الثلاثة المجمعة للبيانات بشكل دوري لمراجعة عملية إعداد التقارير وتقديمها، ولتبادل المعلومات حول التغييرات المنهجية (الجديدة)، والتنسيق بشأن تقديم المزيد من الابتكارات المنهجية في ما يتعلق بتقدير معاملات جيني قبل وبعد الضريبة حسب الحاجة.

3.G. التفويض المؤسسي

تتمتع مجموعة البنك الدولي بتفويض قياس ونشر الأرقام الدولية للفقر وعدم المساواة. البنك الدولي هي الوكالة الراعية على إعادة التوزيع المالي للمؤشر ١٠-٤-٢.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

تم تطويره من قبل معهد الالتزام بالإنصاف (CEQ) بجامعة تولين، يوضح مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في إطار المحاسبة المبلغ الإجمالي الذي يتم من خلاله خفض نسبة عدم المساواة الحالية أو زيادتها عبر التنفيذ الحالي للسياسة المالية (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛ والتأمين الاجتماعي واشتراكات معاشات التقاعد؛ والتحويلات النقدية المباشرة أو الميسّرة؛ والدعم الحكومي). على سبيل المثال، إذا كان أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية إيجابيًا، فيدلّ ذلك على أنّ الأثر الصافي للسياسة المالية يتمثل بخفض معامل جيني أقل عمّا قد يكون عليه في حال عدم وجود سياسة مالية (بالمعنى المحاسبي، وليس كفرضية اقتصادية معاكسة). يمنح المؤشر لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الأوسع ومجتمعات المناصرة بتتبع التقدم على مستوى الدولة بشكل منهجي في مساهمة السياسة المالية في مجتمعات أكثر إنصافاً.

4.B. التعليقات والقيود

الإبلاغ وفقاً للافتراضات: يُترك اختيار الإبلاغ عن مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في سيناريو المعاشات التقاعدية كدخل مؤجل أو المعاشات التقاعدية كتحويلات للسلطة الوطنية أو الوكالة الدولية المسؤولة عن تقديم هذا المؤشر، *ولكن يجب الإشارة إلى هذا الخيار بوضوح في وثيقة الإبلاغ*. بالنسبة للدول التي تتوفر عنها بيانات، ينبغي حساب التفاوت قبل الضريبة وبعدها لكلا سيناريوهي المعاشات التقاعدية، ويكون الافتراض المدرج في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة هو المعاش التقاعدي كدخل مؤجل. إذا كانت البيانات المتاحة التي تُعامل المعاشات التقاعدية كتحويلات فقط متاحة، فيوصى بالإبلاغ عنها فقط للسكان في سن العمل (أقل من 65 عامًا). قد تختار بعض السلطات أيضًا استخدام الدخل المعادل بدلاً من دخل الفرد كمؤشر للرفاهية. يجب الإشارة إلى ذلك بوضوح في وثيقة الإبلاغ. وأخيرًا، قد تُبلغ بعض

السلطات عن هذه البيانات بناءً على مجموعة بيانات جزئية تستخدم الإنفاق (أو الاستهلاك) كمفهوم الرفاهية ذي الصلة. بالإضافة إلى ذلك، وحيثما أمكن، يُرجى تحديد ما إذا كان مفهوم الرعاية الاجتماعية يشمل الإيجار المُحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها، واستهلاك الإنتاج الخاص، وفي حالة المسوحات القائمة على الاستهلاك، الإنفاق على السلع المعمرة. بمجرد اتخاذ هذه القرارات، ينبغي الاحتفاظ بها في السنوات اللاحقة لضمان قابلية المقارنة، مع تشجيع جميع البلدان على تقديم بيانات المعاش التقاعدي كدخل مؤجل. تسعى البيانات الواردة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية، قدر الإمكان، إلى التمييز بين المفاهيم المختلفة المستخدمة في مختلف البلدان.

إمكانية التقدير: يمكن تقدير مؤشّر أثر إعادة التوزيع السياسة المالية لأي دولة تتوفر فيها مجموعة بيانات جزئية توضّح بالتفصيل الدخل أو النفقات (أو كليهما) على مستوى الأسرة المعيشية أو الفرد، إضافةً إلى مجموعة من السجلات المالية أو الإدارية أو سجلّات الموازنة التي توضّح بالتفصيل النفقات العامة على مستوى البرنامج وتحصيل الإيرادات على مستوى الجهاز المعني بتحصيل الإيرادات.

الأهمية: يقدّم مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية العامة تقديراً مباشراً حول الأثر الحالي الذي تخلّفه السياسة المالية على عملية إعادة التوزيع (الدخل). وبالتالي، يقدّر المؤشّر بشكل مباشر التقدّم المحرز في تحقيق الغاية ١٠-٤ من أهداف التنمية المستدامة بعنوان "**اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً**".

القيود: لا يتطرّق مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية العامة إلى سياسة الأجور، ولا يشمل فوائد تقديم الدولة للمزايا العينية، مثل خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي والإسكان التي قد تخلّف تداعيات حالية وأخرى طويلة الأجل على مسألة عدم المساواة في الوقت الحاضر والمستقبل. وإذا كان الدخل بعد الضرائب "دخلًا متاحًا"، فإن المؤشر لا يرصد تأثير الضرائب غير المباشرة ودعم الأسعار غير المباشر على عدم المساواة. كما لا يأخذ المؤشر في الاعتبار الاستجابات السلوكية وتأثيرات التوازن العام.

c.4. طريقة الاحتساب

يمكن استخلاص الدخل قبل الضرائب من مجموعة بيانات جزئية تمثّل المستوى الوطني (مثل مسح الدخل والإنفاق)، يُقدَّر الدخل بعد الضرائب من خلال تخصيص الأعباء الضريبية والمنافع القائمة على الإنفاق التي تنتج عنها السياسة المالية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والمساهمات الاجتماعية، والتحويلات النقدية المباشر والميسّرة، والدعم الحكومي وما إلى ذلك). للاطّلاع على التفاصيل الشاملة حول الإجراءات المتّبعة لبناء مفهومي الدخل قبل الضرائب والدخل بعد الضرائب، وتقدير طريقة توزيعها عن طريق مجموعة البيانات الجزئية الأساسية، يمكن مراجعة Lustig (2022)، (الفصل 1، و6، و7)

يتم حساب مؤشر جيني بإعادة قياس معامل جيني بمعامل 100. يتم احتساب معامل جيني وفقاً للمعادلات القياسية لمعامل جيني (المعمّمة) (راجع على سبيل المثال Duclos and Araar(2006)):

$$\text{GINI Index} = 100 \text{ x GINI } (X; \upsilon)$$

$$\text{GINI}(X; \upsilon) = -\upsilon \text{ Cov}\left(\frac{X}{\mu(X)}, \ (1 - F(X))^{\upsilon-1}\right)$$

حيث يُشكّل X متغير عشوائي مهم مع متوسط $\mu(X)$، وحيث$F(X)$ هو دالة التوزيع التراكمي، وυ هو معلم يضبط مدى "تجنّب عدم المساواة". ويكون معامل جيني معيارياً حين: $\upsilon = 2$. أمّا Cov فهو تقدير التغاير.

d.4. التحقق

تتطلب عملية التحقق التشاور مع الوزارات والوكالات المسؤولة عن تنفيذ النفقات البرامجية أو تحصيل الإيرادات.

E.4. التعديلات

لا ينطبق

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- **على مستوى البلد:**
لا يمكن تقدير المؤشّر حين لا تتوفر مجموعة بيانات جزئية تمثّل المستوى الوطني أو بيانات مالية وإدارية على مستوى الدولة. بإستثناء الأرجنتين حيث يمثل المسح الأسري سكان المناطق الحضرية فقط. وتتوفر بيانات الموازنة وبيانات إدارية لكل نظام مالي، لكنّها ليست دائماً لعامة الشعب.

- **على المستويين الإقليمي والعالمي:**
لا تتوفر حالياً مجاميع إقليمية أو عالمية لهذا المؤشّر.

G.4. المجاميع الإقليمية

لا تتوفر حالياً مجاميع إقليمية أو عالمية لهذا المؤشّر.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

يمكن الاطّلاع على الوصف الكامل للمنهجية والتوصيات والمبادئ التوجيهية وراء إنشاء مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في الفصول 1 و6 و7 و8 والجزء الرابع في Lustig (2022).

يمكن احتساب هذا المؤشّر بناءً على الوضع الحالي لمسوح الأسر المعيشية والبيانات الدقيقة والبيانات الإدارية للموازنة.

I.4. إدارة الجودة

سيقوم البنك الدولي بصفته الراعي بالتنسيق مع جامعي البيانات حول جودة مؤشرات دولهم. ستتحقق مجموعة البنك الدولي من جودة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١٠-٤-٢ التي تنتجها مجموعة البنك الدولي.

J.4. ضمان الجودة

تتولّى مجموعة البنك الدولي، بوصفها وكالة راعية للمؤشر المقترح ١٠-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، مسؤولية مراقبة الجودة وضمان الجودة لجميع البيانات المقدّمة إلى قاعدة بيانات مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التحاليل والوثائق الأساسية.

عملياً، وبالاستفادة من الشراكة المقترحة بين مجموعة البنك الدولي و*معهد CEQ* في جامعة تولين حول مراقبة المؤشّر المقترح، يتولّى المعهد مهمّة مراقبة الجودة وضمان الجودة لمؤشرات أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية التي يوفرها المعهد. وبالمثل، ستكون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مسؤولة عن مراقبة جودة مؤشرات أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية وضمان جودتها التي تقدمها الدول الأعضاء في المنظمة.

بالنسبة لأي تقارير بيانات خارج معهد الالتزام بالإنصاف ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيراجع البنك الدولي الوثائق الفنية المصاحبة للتأكد من أن المنهجية المستخدمة تتوافق مع تلك الموضحة في Lustig (2022). وفي حال وجود أي استفسارات، سيتواصل البنك الدولي مع المؤسسة المُبلغة للتحقق من التحليل.

K.4. تقييم الجودة

متطلبات تقديم التقارير:

يطلب البنك الدولي المعلومات التالية من تقييمات الالتزام بالإنصاف (CEQ) لتقديمها إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

- معلومات حول معامل جيني قبل الضرائب وبعدها
- البيانات الوصفية
- تقرير تقني عن المنهجية
- الكتيب الرئيسي أو ما يعادلها

على الرغم من أنّ متطلبات الإبلاغ تحدد أنه ينبغي الإبلاغ عن معامل جيني ما بعد الضرائب إما للدخل الاستهلاكي أو المتاح، فإنّ البلدان تُشجّع على الإبلاغ عن كليهما كلما أمكن ذلك. أمّا حين لا يكون ذلك ممكناً على المدى القصير، فتوصى هذه البلدان بالعمل على الإبلاغ عن كلا المؤشرين مع مرور الوقت. بخلاف معظم بيانات معهد الالتزام بالإنصاف (CEQ) والبنك الدولي، لا تُبلغ تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن الدخل الاستهلاكي، وبالتالي لا تُدرج الضرائب غير المباشرة ودعم الأسعار. تُعطى الأولوية لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأي دولة/سنة تتضمن تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتقديرات CEQ. نتائج CEQ لجميع الدول المتاحة متاحة على الرابط https://commitmentoequity.org/datacenter/.

تحدّد معلومات مجموعة البنك الدولي المقدّمة إلى قاعدة بيانات مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة ما إذا كانت المعلومات قد أعدّت من قبل مجموعة البنك الدولي، أو معهد CEQ، أو وكالة أخرى (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان عالية الدخل).

على البيانات الوصفية المطلوبة تحديد:

- مجموع الرفاه: الاستهلاك أو الدخل
- مجموع الرفاه: للفرد أو ما يعادله
- يشمل الدخل/الاستهلاك الإيجار المُحتسب لسكن المالك: نعم/لا
- يشمل الدخل/الاستهلاك استهلاك الإنتاج الخاص: نعم/لا
- يشمل الاستهلاك الإنفاق على السلع المعمرة: نعم/لا
- معاملة المعاشات: المعاشات كدخول مؤجلة أو تحويلات حكومية
- تغطية السكان: الكل أو سن العمل
- وشملت الآثار غير المباشرة للضرائب والإعانات غير المباشرة: نعم / لا
- مستوى الحكومة: عام أو موحد؛ الفيدرالية أو الفيدرالية بالإضافة إلى دون الوطنية
- الدخل قبل الضرائب البديل جيني باستخدام (PGT / PDI، أيهما ليس من المؤشرات الرئيسية)، حيثما كان ذلك متاحاً
- تاريخ مسح الاسر المعيشية
- تاريخ التقديم
- رابط للتقرير الرسمي والوثائق الفنية
- المؤسسة المبلغة والشخص المسؤول

5. توافّر البيانات والتفصيل

- اعتبارًا من مارس 2025، يغطي مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية 105 دول. من بين هذه الدول، تتوفر بيانات من معهد الالتزام بالإنصاف (CEQ) أو البنك الدولي (WB) لمدة عام واحد على الأقل لدى 67 دولة. جميع نقاط البيانات المضمنة هي من عام 2013 فصاعدًا، باستثناء جمهورية الدومينيكان، حيث أن التقدير الوحيد المتاح هو من عام 2007. يقدم مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية بيانات منفصلة عن مالطا. تتوفر بيانات الدخل قبل الميزانية والدخل المتاح لـ 37 دولة من أصل 38 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تتوفر بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنويًا من خلال قاعدة بيانات توزيع الدخل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثناء الدول التي تُجرى فيها مسوحات الدخل كل عامين أو ثلاثة أعوام. بالنسبة للدول التي لديها تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد الالتزام بالانصاف معًا، يتم الإبلاغ عن بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط. التوزيع الإقليمي لتغطية الدول هو كما يلي:
- شرق آسيا والمحيط الهادئ: 14

- أوروبا وآسيا الوسطى: 42
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 18
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 8
- أميركا الشمالية: 2
- جنوب آسيا: 2
- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 19

التسلسل الزمني:

يتوفر حاليًا مؤشّر أثر إعادة التوزيع *بمعظمه* في دولة واحدة للسنة الواحدة فقط. أمّا التحدي الاساسي الذي يقيّد إنتاج سلاسل زمنية بشكل أكثر تواتراً، فهو توافر المزيد من المسوح الأسرية المتكررة، لكنّ مؤشّرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى تواجهه أيضاً هذه المشكلة.

تفصيل:

يمكن عرض مؤشّر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية بشكل منفصل لعدد من المجموعات الفرعية المختلفة التي تظهر في المسح أو البيانات الدقيقة التي تم استخلاصها منها: أي مجموعات فرعية حسب الدخل، أو حسب نوع الجنس، أو الفئة العمرية، أو المجموعة العرقية، أو الموقع الجغرافي، أو حالة الإعاقة، أو حجم الأسرة، أو نسب إعالة الأسر المعيشية وما إلى ذلك. يتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر في دراسات CEQ الرئيسية التي يتم استخلاص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منها ولكن لم يتم الإبلاغ عنها داخل قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة نفسها.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:
لا ينطبق

7. المراجع والوثائق

Duclos, Jean Yves, and Abdelkrim Araar. 2006. Poverty and Equity: Measurement, Policy, and Estimation with DAD. Springer US.

Gini, Corrado. (1936). "On the Measure of Concentration with Special Reference to Income and Statistics", Colorado College Publication, General Series No. 208, 73–79.

Lustig, Nora (ed). 2022. CEQ Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, Second Edition, CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press. www.commitmentoequity.org/publications-ceq-handbook (open source; available online free of charge).